

Distr.: General
12 May 2008
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن
مكافحة الإرهاب

تلقت لجنة مكافحة الإرهاب التقرير المرفق من إكوادور، والمقدم عملاً بالقرار
١٦٢٤ (٢٠٠٥) (انظر المرفق).

وسأشعر بالامتنان إذا تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها
بوصفهما إحدى وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نين خوريكا

رئيس

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)

بشأن مكافحة الإرهاب



المرفق

رسالة مؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم بيان جمهورية إكوادور بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، بناء على طلب لجنة مكافحة الإرهاب (انظر التذييل).

(توقيع) ماريا فرناندو إسبينوزا

السفيرة

الممثلة الدائمة

بيان جمهورية إكوادور بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥)*

إصلاح الأنظمة القانونية

ينص الباب الرابع من القانون الجنائي الإكوادوري، والذي ترد المواد ذات الصلة منه مرفقة بهذا البيان، على جرمي التخريب والإرهاب. وجرى تعديل هذه المجموعة من القوانين بصفة دائمة لكي تتوافق مع التهديدات الجديدة وامتثالاً للالتزامات التي أخذتها على عاتقها وفقاً للاتفاقيات الدولية التي صدّقت عليها إكوادور في مجال مكافحة الإرهاب. كما أن القانون الجنائي المعمول به يحتوي على مبدأ الإقليمية في مجال الولاية القضائية. كما تتضمن هذه الأحكام القانونية مبدأ الجنسية الفعلية، وبموجبه يمتد تطبيق القانون الجنائي الإكوادوري على الجرائم المنصوص عليها فيه، والتي ارتكبت بواسطة مواطنيها في بلد آخر.

ومن ناحية أخرى، تنهك إكوادور في الوقت الحالي في عملية إصلاح الدستور السياسي الذي يرمي إلى إقامة نظام قضائي داخلي ووضع إطار سياسي يستجيب للظروف والمتطلبات الفعلية للبلد، ويتفق مع الأطر الدولية السارية.

وفي هذا الصدد، جرى إدخال إصلاحات إضافية في المجالات الجنائية والمصرفية والجمركية، والتي ستيسر تنفيذ الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب، ولا سيما مسألة تمويل الإرهاب. وبالمثل، تجري مناقشة استراتيجية عامة جديدة، تضطلع بموجبها النيابة العامة للدولة بمسؤولية الإشراف على الوحدات والمواضيع ذات الصلة بمكافحة المخدرات وغسل الأموال.

وتعمل الحكومة الوطنية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على بحث مقترحات لإصلاح القانون الجنائي.

مراقبة الحدود

في ما يتعلق بالفقرة ٢ من منطوق القرار ١٦٢٤ (٢٠٠٥)، أولت إكوادور اهتماماً خاصاً لحراسة حدودها الدولية، ولا سيما في ضوء الوضع الداخلي لكولومبيا، وهو ما ألزم إكوادور بإبقاء ما يربو على ١١ ٠٠٠ من أفراد الجيش والشرطة مرابطين على طول حدودها الشمالية (٦٦٣ كيلومتراً).

* الملحق موجود بالملف لدى الأمانة العامة وهي متاحة للاطلاع عليها.

وفي الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ تزايدت عمليات المراقبة كنتيجة لتفكيك ما مجموعه ١٦٤ معسكرا سريريا للجماعات المتمردة، والتي كانت تضم استراحات ومختبرات مؤقتة لتجهيز المخدرات، علاوة على ما يلزم من أسلحة وأجهزة الاتصالات.

اللجوء ومراقبة الهجرة والأمن

أدى الصراع الداخلي في كولومبيا، من ناحية أخرى، إلى نشوء مشكلة إنسانية ذات آثار هامة مترتبة عليها، مما دفع إكوادور إلى مواجهتها ومعالجتها. ومنذ عام ٢٠٠٠، منحت إكوادور لـ ١٦ ٠٠٠ مواطن كولومبي مركز اللاجئين ولكن وفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هناك نحو ٥٠ ٠٠٠ مواطن كولومبي قد دخلوا إكوادور ويقيمون على الحدود الشمالية مما يتطلب توفير الحماية الدولية لهم.

وتعتبر إكوادور أهم مستقبل للاجئين الكولومبيين في أمريكا اللاتينية، ولكي تواجه هذا الوضع، قامت بتطبيق قواعد وإجراءات واضحة في ما يتعلق بطلب اللجوء بهدف منح هذا المركز فقط للأشخاص المستوفين للشروط المنصوص عليها في النظام القانوني الداخلي وفي القانون الدولي.

وبالمثل، رحبت إكوادور على أراضيها بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ كولومبي بوصفهم مهاجرين.

وقد تحملت إكوادور في سبيل اتخاذ تلك الإجراءات تكاليف هائلة، ولم تحظ بأي مساعدة مالية أو تكنولوجية في هذا المجال. ومثلت إجراءات الرقابة التي اتخذت استثمارا ملموسا في مجال الموارد البشرية والاقتصادية وفي مجال البنية التحتية وزودت المؤسسات الوطنية بالوسائل اللازمة للاستجابة بفعالية لهذا الوضع الحساس والمتكرر.

ومن ناحية أخرى، وفي ضوء عملية مسألة الهجرة، أولت إكوادور اهتماما خاصا بوضع نظام لوثائق السفر الآمنة والموثوق بها، وفي هذا الصدد، وبموجب اتفاقية للتعاون مع حكومة كندا والمنظمة الدولية للهجرة، ظهر إلى الوجود ابتداء من عام ٢٠٠٤ نظاما متقدما لطباعة جوازات السفر، يشتمل على شبكة من القنصليات الإكوادورية مرتبطة ببعضها البعض من أجل التأكد من البيانات وإصدار وثائق السفر، وشبكة داخلية من المكاتب تعمل لنفس الهدف. وفي الواقع أن جواز السفر الإكوادوري يحتوي على ٢٣ ضمانة تمنع تزييف الوثيقة وتتفق مع المعايير الدولية. وسيجري علاوة على ذلك خلال الأشهر المقبلة الأخذ بتكنولوجيا السمات البيولوجية.

وتضطلع وزارة العلاقات الخارجية والتجارة والإدماج بمسؤولية إصدار جوازات السفر ومراقبة النظام في مجمله، وهي تخضع للفحص والتحديث الدائمين.

وفي موازاة ذلك، قامت إكوادور بتركيب تجهيزات حاسوبية في موانئ ومطارات البلد، ودعّمت تعاونها مع المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، بهدف تبادل المعلومات بشأن حركات الهجرة التي تنطوي على شبهات محتملة بوقوع جرائم عبر وطنية، وتلافي التهريب الدولي للأسلحة والمتفجرات والمواد الضارة والسلائف الكيميائية.

وتستكمل المؤسسات الأمنية للبلد بصورة مستمرة القائمة الموحدة لتنظيم القاعدة وحركة طالبان والأشخاص والكيانات المرتبطين بهما.

وختاماً، وفي مجال أمن النقل، تقوم إكوادور بتطبيق الآداب والقواعد الدولية الراسخة فيما يتعلق بأمن النقل الجوي والبحري.
